وزير التربية يلتقي مسؤول قطاع التربية بالبنك العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أكد السيد عبد اللطيف عبيد وزير التربية في لقائه يوم الثلاثاء 24 جانفي 2012 بمقر الوزارة ان جودة التربية والتعليم تعد هدفا ساميا يجب تجسيمه، مذكرا بان الحكومة الحالية أذنت منذ تسلمها مسؤولية إدارة شؤون البلاد بإجراء حوار وطني حول المنظومة التربوية من اجل التأسيس لإصلاح تربوي يضمن تحقيق أهداف الثورة وفي مقدمتها الإعداد الجيد للناشئة.

وأفاد بان وزارة التربية ستنظم أواخر شهر مارس المقبل في إطار هذا التوجه ملتقى دوليا حول الاصلاح التربوي يضم خبراء من دول عربية ومن مختلف دول العالم التي تميزت منظوماتها التربوية، مشددا على أهمية مشاركة الهيئات والمؤسسات الدولية في هذا الملتقى والإسهام في أشغاله بما ييسر تحديد ملامح الإصلاح وآفاقه.

ولاحظ الوزير أن التقييم الواقعي والموضوعي للوضع التربوي الحالي والتحليل العلمي لمختلف الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة التربوية الوطنية تعد أولى لبنات التأسيس للإصلاح، مبينا الحرص على توسيع مشاركة كافة المعنيين بالشأن التربوي بما يضمن الوفاق الوطني حول التوجهات العامة لهذا الإصلاح.

و من جهته أكد السيد مراد الزين مسؤول قطاع التربية في البنك العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال هذا اللقاء أن البنك العالمي سيدعم مشروع الإصلاح التربوي الذي تعتزم الحكومة الحالية التأسيس له دعما كاملا لا مشروطا بما يرتقي بمواصفات جودة النظام التربوي في تونس إلى المستوى المنشود عالميا.

وأوضح المسؤول بالبنك العالمي أن المؤسسة الدولية ظلت شريكا متميزا لتونس منذ سنة 1963 في تنفيذ الإصلاحات بقطاع التربية غير أنها لاحظت أن المنظومة التربوية بدأت تتجه في العشرية الأخيرة نحو الانحدار.

وبين أنه من الخطأ الشروع في تحسين جودة التربية والتعليم دون القيام بتقييم موضوعي شامل لمختلف عناصرها وذلك بتشريك مختلف الخبراء والكفاءات الوطنية وكل الأطراف المعنية بالشأن التربوي.

وذكر أن تونس حققت نتائج كمية باهرة في نظامها التربوي والتعليمي غير ان الجودة المرجوة بقيت الحلقة الضعيفة إن لم تكن المفقودة في هذا النظام، مشيرا إلى أن تحقيق تنافسية الموارد البشرية الوطنية داخليا وخارجيا يستدعي نظاما تربويا ذا جودة تنافسية عالية.

وحسب الخبير الدولي فان أي إصلاح تربوي يقوم على أربع مرتكزات ضرورية أولها الطموح إلى امتلاك مواصفات جودة التعليم كتلك الموجودة في دول المجموعة الأوروبية وثانيها تحديد مواصفات وطنية للجودة أما المحور الثالث فهو إنشاء معايير واضحة للتقييم وأخيرا تفتح المؤسسة التربوية على محيطها.